

غير واضحة تصوير

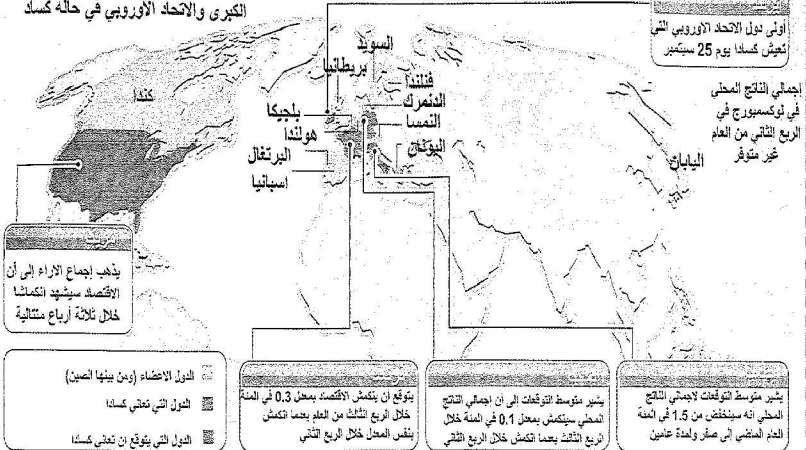
أكدوا أن الإجراءات تعكس وتبين مرحلة ازدهار اقتصاديات المملكة

اقتصاديون: توجيهات المليك تؤكد سلامة البنوك وضمان الدولة لودائع المواطنين

مخاوف من كساد حكائمي

أظهر استطلاع لرويترز يوم الخميس أن أغنى الدول في العالم دخلت أو كانت أن تدخل في مرحلة من الكساد وأن هناك حاجة لخفض أسعار الفائدة بشكل أكبر للحد من تأثير أسوأ أزمة مالية منذ 80 عاما

15 دولة من مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى والاتحاد الأوروبي في حالة كساد



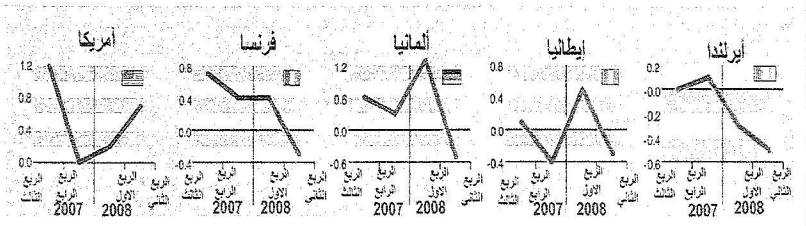
تركى بن فهد



نبيل المباركات



ابراهيم الحطابى



عثمان الشیخی - بندر

القایز - فهد المشهوری

علي العمیري - عباس

سندی - عبدالمحسن

بالطیور - جدة - مكة

المكرمة - الدمام

أكد اقتصاديون أن توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على توفير السيولة للبنوك بزيادة من التخفيض في نسبة الاحتياطي وخفض تكاليف التمويل إذا اقتضت الحاجة يأتي تأكيداً على حرص المملكة على تماسك الاقتصاد السعودي والذي يمر بحالة ازدهار كما وصفه المجلس الاقتصادي الأعلى وقال الاقتصاديون: في حديثهم لـ"المدينة" إن الإجراءات التي اتخذها المجلس الاقتصادي الأعلى تضيف إلى السوق السعودي المزيد من الجاذبية إلى الاستثمار خاصة من قبل رؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة إلى التوجه على حماية مدخرات المواطنين في سوق المال السعودية مشيرين أن التوجيه يأتي بخاتمة العلاج العملي والنفسي وهو ما يحتاجه السوق من توفير السيولة التي تدعم السوق السعودي بعد أن أصيب بنقص في السيولة الموجهة إلى السوق السعودي بعد الأزمة المصرفية التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي وتأثر عدد من الاقتصاديات العالمية بهذه الأزمة.

وأضاف الاقتصاديون: إن التلميحات التي ظهرت بها مؤسسة النقد السعودي إضافة إلى المصارف السعودية تؤكد بأن توجيه خادم الحرمين الشريفين يأتي مبنياً قدرة ومتانة الاقتصاد السعودي وعدم التأثر بهذه الأزمة العالمية التي تضرب أسواق العالم. وقال رجل الأعمال احسان عبدالجواد بأن السوق السعودية سوق جيدة للاستثمار وذلك بوجود شركات ذات عوائد جيدة مؤكداً عبدالجواد بأن فقد سيولة بعض البنوك ويقفده سيولة كفيلاً برفع المؤشر إلى الأعلى. وقال: قرارات المجلس الاقتصادي الأعلى برئاسة خادم الحرمين الشريفين في إدخال الصناديق الحكومية في سوق المال السعودي بإشراف خبراء في سوق الأسهم السعودي ويكون من مهامه المحافظة على توازن السوق ورفعها إلى أعلى في حالة حدوث اهتزازات وكذلك من مهامه الاستثمار لصالح هذه الصناديق إذا أمكن ذلك وأضاف بأن تراجع السيولة يمثل أحد العوامل المساعدة في استقرار ميعوط المؤشر خصوصاً وأن المضاربين في الوقت الراهن من خلال شركات المضاربة والمتخوف منها يسعون للتخلص من الأسهم عبر عرضها بسرعة الأمر الذي يسبب حالة من الهلع والخوف، وبالتالي فإن الحالة النفسية وتنعكس بصورة مباشرة على القيمة السوقية لجميع الشركات العاملة. والشركات الخاسرة على وجه الخصوص.

مائة الاقتصاد السعودي

وأوضح الدكتور يوسف السالم بأن توجيه خادم الحرمين الشريفين تأكيداً إلى متانة الاقتصاد السعودي وقدرته على عدم التأثر ببعض الأزمات التي يمر بها بعض الاقتصاديات العالمية إضافة إلى دور توجيه خادم الحرمين الشريفين في استعادة الثقة لدى المتداولين في السوق السعودي من خلال دعم السوق السعودي بالسيولة النقدية والتي من شأنها إعادة الثقة للمتداولين في السوق السعودي وأضاف السالم أن إعلان المصارف السعودية عن موافقتها تجاه الأزمة المصرفية وعدم تأثرها بتلك الأزمة المصرفية الأمريكية يأتي تأكيداً على السياسة الحكيمة التي تتبناها الحكومة السعودية من خلال السياسة النقدية للمملكة مشيراً بأن المملكة تتمتع باقتصاد قوي ومتين كما هو معروف للجميع. ووصف الدكتور ابراهيم القحطاني (الخبير الاقتصادي) أن السوق السعودي سيشهد متغيرات عدة في حركة سوق الأسهم لوجود العديد من المتغيرات والتشريعات والأنظمة مما يؤهل السوق السعودي إلى فترة إيجابية ينقل السوق إلى أوضاع أكثر اطمئناناً بفضل التغيرات الإيجابية في السوق وأضاف الدكتور القحطاني بأن توجيه المجلس الاقتصادي السعودي يأتي بمثابة وضع اليد على الجرح ومداواته بدفع سيولة أكبر إلى السوق السعودي والتي من المفترض والمنطقت منها أن تنرك انرا الكثير من الشركات في السوق

وأشار القحطاني الى ان أكبر عائق يعترض له السوق السعودي في الفترة الحالية هو أن السوق السعودي فقد الكثير من الثقة لدى المتداولين ويحتاج إلى فترة لاستعادة هذه الثقة والتي كان يقصدها خلال الفترة السابقة عامل الوعي الكامل والدراسة بمتغيرات السوق ولاشك أن الفترة القادمة ستنتج متداولين أكثر من جهته أكد طلعت حافظ الخبير المصرفي ان القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي الأعلى في جلسته البارحة الأولى برئاسة خادم الحرمين الشريفين أكدت متانة القاعدة الاقتصادية واستقرار سوق الأسهم والذي شهد انخفاضاً خلال الأزمة المالية العالمية بعد الأعلى ليس الاسواق الخليجية حيث باتت ٤٠ في المائة من قيمة السوق مبنياً ان قرارات المجلس أكدت متانة القطاع المصرفي حيث أكد المجلس على استقرار مراقبة ومتابعة السيولة بشكل أني وتجهيز أي كميات من السيولة وتوفير السيولة فيما بين البنوك والجهات المصرفي. وأشار حافظ الى ان جملة هذه القرارات الجريئة ستعزز مكانة الاقتصاد السعودي وستكون لها انعكاسات ايجابية على واقع سوق الاسهم في تداولات اليوم السبت من خلال تحسن مستوى السيولة وتحسن مستوى التداولات داعياً الى البعد عن المضاربات والتمارسات الخاطئة حتى لا تكون ذات نتائج سلبية على السوق متسداً على أهمية التغلب على المعارسات التي تضر بالسوق في آنياته ومعاملاته مثل المضاربات في تسريب المعلومات وسياسة

التمال والمصارف كان امرا ضروريا واسواق الخليج كانت ولا تزال بحاجة الى مثل هذه الاجتماعات لما لها من تاثيرات ايجابية حتى وان لم يصدر عنها قرارات المهمة ان تكون هناك مثل هذه الاجتماعات ولو من باب المعرفة والإطلاع على كل صغيرة وكبيرة تحدث في اسواقنا وتحدث من حولنا تماما كما هو الحال في اوروبا فيناك وبالرغم من فارق المسافات واختلاف اللغات وتعدد الدول الا ان اجتماعاتهم تكاد تكون شبه اسبوعية والسبب في مثل هذه الاجتماعات على انها مردوها الايجابي على الاسواق والمستثمرين. وتابع يقول معاناة السوق السعودي تكمن في غياب الوعي والخوف المستثمر مثل هذا الخوف الذي ارى بأنه يحتاج الى ادارة صارمة في مقابل حجم الاستثمارات الأجنبية فيه اما الشركات الأجنبية فيه تكاد تكون معدومة او محدودة باستثناء الاستثمارات الصناعية الكبيرة مثل التعاون مع ارامكو وسابك وشيل وغيرها واستثمارات يابانية مثل هذه الاستثمارات لاعلاقة لها بالاستثمارات المالية لذلك فإن الفرع والخوف الذي اكتسح الجميع مؤخرا لم يكن له اي داع لأنه غير منير باعتبار ان معظم شركاتنا محلية اما انبثا تصدر للخارج واما انها تنتج للداخل لصالح المواطنين ومثال قطاع الخدمات مثل الاتصالات جميعها خدماتها موجبة للداخل لذلك نحن نعيش حالات نمو وتنمية وبناء ولسنا بصدد الاستثمار في الخارج.. مشيرا بالقول الى ان غياب الوعي والخوف الذي اعتري غالبية من

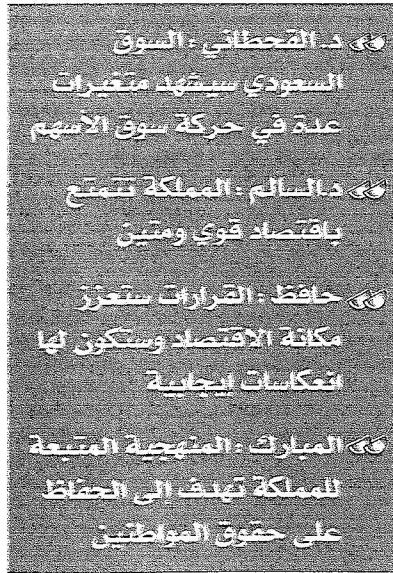
والحلل المالي نبيل المبارك فأكد ان القرارات الصارمة عن اجتماع المجلس الاقتصادي الاعلى برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ستعكس بالايجاب على السوق المصرفي وسوق الاسهم وقال ان القطاع المصرفي في المملكة ومنذ تأسيسه قبل اكثر من ٦٠ عاما لم يسبق وأن شهد ايا من حالات الخوف والفرع والافلاس فيما يتعلق بالودائع ومثل هذا انما يؤكد على اللمسة المتعارف عليها في هذا الوطن بالرغم من انه لا يوجد هناك ما يسمى بالصرم فيما يخص ودائع العملاء ولكنها السياسة والمهجيبة النتيجة لحكومة المملكة للحفاظ على حقوق المواطنين وغيرهم ودلل على ذلك بالادماج السابق لبانكي القاهرة والمتحد قبل اكثر من عشرة اعوام وكيف ان النجم ثوب ان يشعر به المواطن العميل وهذا حدث في وقت كان فيه الميكان بعائبان من مشاكل اقتصادية وغيرها من المشكلات المصرفية اما بالنسبة لقرار تخفيض التكاليف وتخفيض السيولة فهو يؤكد ما ذهبت اليه فيما يتعلق بهذا الجانب باعتبار ان مثل هذا كان ولا يزال موجودا لدينا لذلك اتمنى ان يكون تأثيره النفسي ايجابيا لوجود السيولة اما التمويل (القرض البنكي - البنكي) فأعتقد بأن الفرع الماضية كانت قد شهدت هلعا من قبل المتابعين للاسواق والمتعاملين معها وقرار المجلس عنا يؤكد بأن البنوك تقوم بعمليات القروض اليومية العادية بتكلفة اقل. و اضاف المبارك ان توجيهه المجلس الاقتصادي لوزراء ومحافظي البنوك في دول الخليج لتنسيق مواقفهم فيما يتعلق بأسواق

القطيع في السوق. وشدد حافظ على اهمية ان تسود الثقة في تدفق الاموال وان تعود الثقة النفسية لدى المتداولين لن كل ما يحصل في السوق هو فقدان الثقة النفسية فقد دندت السيولة بالسوق الى مليار ريال وسرعان ما عادت في بضعة ايام الى ١٠ مليارات ريال مما يؤكد ان السيولة موجودة والعامل النفسي هو السبب في تدهور السوق مؤكدا انه رغم الازمة الاقتصادية الا ان الاقتصاد السعودي يشهد نموا بمعدلات عالية ووثيرة مرتفعة وقد أكد هذا تقرير مؤسسة النقد السعودي الاخير الذي سلمه خادم الحرمين الشريفين وسنو ولي عهده الامين.

مصلحة سوق الأسهم

من جانب اخر اوضح

اما الخبير المصرفي



في سوق الاسهم التي بيع اسمهم والتعرض لخسائر مالية فادحة وبعد عودة المؤشر عادوا من جديد للشراء وبأسعار مرتفعة وهذا نتيجة لغياب الوعي ويرى تركي قذعق رئيس للجنة الاوراق المالية بغرفة جدة- بأن القرارات التي صدرت من قبل مجلس الاقتصاد الاعلى برئاسة خادم الحرمين الشريفين انها ستدعم الاقتصاد السعودي ككل وانها تدعم دور الجهات المختصة سواء في سوق المال او في ساما، مؤكدا ان الاقتصاد السعودي يمر حاليا بمرحلة ازدهار، وارتفاع معدلات النمو والاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وان هذه التدابير ضرورية لحفظ الاقتصاد من الانتكاسة او الانهيار، كما يتوقع قذعق ان تنعكس القرارات على سوق الاسهم وسيكون دورها ايجابيا، وعن سير سوق الاسهم خلال الاسبوع الحالي توقع ان يكون السوق في حالة ترقب لتفاجئ الشركات سواء كانت ايجابية او سلبية لان السلبية منها ستؤثر فقط على نفس الشركات والاسواق المالية العالمية خصوصا وان السوق قد تأثر خلال الاسبوعين الماضيين بالفتح الاسواق سواء الخليجية او الاوروبية والامريكية، كما أكد قذعق على ان القرارات ستكون رسالة موجبة للمستثمرين وهي ان البنوك تحت رعاية الدولة وبالتالي الودائع بأمان كما ان هناك توجيها لهم كافة النشاطات الاقتصادية بما يضمن استمرارها دون تأثر وسيستفيد سوق المال مما يحول دون استقرار الانهيار والحفاظ على ما تبقى